جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك

بعنـــوان:

أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر (2011-2018)

من إعداد الطالبتين:

* ميرود سعاد

* قدري نجوى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: خروبي يوسف	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتورة:بن عثمان مفيدة	(أستاذ محاضر–ب– ، جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الدكتورة:حجاج نفيسة	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021.

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك

بعنـــوان:

الشمول المالي وأثره على الأداء الاقتصادي في الجزائر (2011-2018)

من إعداد الطالبتين:

* ميرود سعاد

* قدري نجوى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: خروبي يوسف	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتورة:بن عثمان مفيدة	(أستاذ محاضر–ب– ، جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الدكتورة:حجاج نفيسة	(أستاذ – ، جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021.

الإهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد ونجاح بفضله تعالى والتي أهديها إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

إلى روح أخي الغالي عبد المالك رحمة الله عليه.

إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال.

إلى كل زملائي في مشواري الدراسي.

إلى أساتذتي في قسم العلوم المالية والمحاسبية فرع مالية وبنوك وجميع دفعتي 2022 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

سعاد

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله، وله الشكر يكافئ نعمه ويوافي مزيده،

وصلي اللهم وسلم وأنعم وزد وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

أهدي ثمرة جهدي إلى ساندني طوال حياتي

أمي الحبيبة وأبي الغالي أدامهما الله فلولاهما لما وصلت إلى هنا.

وعمود البيت أخي وسندي بالحياة نصر الدين

وتوأم روحي أختي ندى

وسكر بيتنا سارة

إلى روح جدي الطاهرة التي غادرتنا قبل أشهر قليلة وتركت أثر عميقا في قلوبنا

ولأصدقائي كل باسمه ورفيقات دربي اللاتي وقفنا بجانبي في أصعب أيامي خديجة عبلة هدى

إلى كل من ساعدني بيده أو بلسانه أو بقلبه وإلى كل عزيز وغالي على القلب ولم يذكره اللسان.

نجوى

rawpixel

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي رزقنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الدكتورة بن عثمان مفيدة التي أشرفت على انجاز هذا العمل وتقديرا لما منحته لنا من وقت وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة،

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه.

ولا ننسى الشكر الموصول للأستاذة صيفي حسنية وأستاذنا الموقر إبراهيم خويلد والأستاذ الدكتور عبد الحفيظ بن ساسي على الدعم الذي قدموه لنا وتشجيعنا لإنجاز هذه المذكرة بالشكل المطلوب جزاهم الله خيرا.

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه.

سعاد، نجوى

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنتي 2011 -2018، من خلال الإجابة على إشكالية الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في: الانحدار الخطي المتعدد ومصفوفة الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

توصلت نتائج الدراسة لوجود علاقة طردية تربط بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشر الأداء الاقتصادي، كما أثبتت أن للشمول المالي تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل الأداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، أداء إقتصادي، مؤشرات الشمول المالي، مؤشرات الأداء الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to try to find out the extent of the impact of financial inclusion on economic performance in Algeria during the time period between 2011-2018, by answering the problem of the study using statistical methods represented in: multiple linear regression and the correlation matrix between indicators of financial inclusion and indicators of economic performance.

The results of the study found a direct relationship between the indicators of financial inclusion and the indicator of economic performance, and also proved that financial inclusion has a positive impact on the gross domestic product, which represents economic performance

Keywords: Financial inclusion, economic performance, indicators of financial inclusion, indicators of economic performance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ.ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي والأداء الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والأداء الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	3
المطلب الثاني ماهية الأداء الاقتصادي و أنواعه	10
المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالأداء الاقتصادي بالجزائر	11
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	13
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة محلية	13
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	14
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	16
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
مقدمة الفصل	20
المبحث الأول: منهجية الدراسة	21
المطلب الأول: متغيرات الدراسة وأدواتها	21
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	22
المطلب الثالث: نموذج للدراسة	25
المطلب الرابع: النتائج الوصفية لمصفوفة الارتباط	26
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	28
المطلب الأول: نتائج الدراسة الاستدلالية	28
المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات	31
خلاصة الفصل الثاني	33

خاتمة	**35**
قائمة المصادر والمراجع	**38**
الملاحق	**43**
الفهرس	**53**

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1-01)	أهم مؤشرات قياس الشمول المالي	6
الجدول رقم (2-01)	متغيرات الدراسة واختصاراتها	21
الجدول رقم (2-02)	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة	22
الجدول رقم (2-03)	رموز متغيرات الدراسة التطبيقية	25
الجدول رقم (2-04)	نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة	26
الجدول رقم (2-05)	جدول معامل الارتباط	28
الجدول رقم (2-06)	جدول تحليل التباين	28
الجدول رقم (2-07)	قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية	29
الجدول رقم (2-08)	معامل الارتباط للنموذج الجديد	29
الجدول رقم (2-09)	جدول تحليل التباين الجديد	30
الجدول رقم (2-10)	معامل الانحدار التدريجي المتعدد للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية	30

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(2-1)	المنحنى البياني لتطور عدد الفروع البنكية	23
الشكل رقم(2-2)	المنحنى البياني لتطور عدد ماكينات الصراف الآلي	23
الشكل رقم(2-3)	منحنى بياني لتطور عدد مستخدمي الانترنت	24
الشكل رقم(2-4)	منحنى بياني لتطور عدد محطات الدفع الالكتروني	24
الشكل رقم(2-5)	منحنى بياني لتطور إجمالي النتاج المحلي	25
الشكل رقم (2-6)	منحنى معادلة الانحدار التدريجي المتعدد	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	ملحق مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لنتائج البيانات	43
الملحق رقم 02	التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري 2018/2015	46
الملحق رقم 03	التقارير السنوية لشركة SATIM	47
الملحق رقم 04	سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	48
الملحق رقم 05	الديوان الوطني للإحصائيات	50

المقدمة

المقدمة

أصبح الشمول المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها بغرض تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث يسهم الشمول المالي بشكل رئيس في تحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة لعام 2030. وتدل العديد من المؤشرات على تزايد أهمية الشمول المالي ووضعه ضمن أولويات صانعي السياسات، منها تبني هيئات دولية لمبادرات واستراتيجيات تجعل من الشمول المالي محور اهتمامها، مثل إدراج موضوع الشمول المالي ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لمجموعة العشرين وتأسيس الرابطة الدولية للشمول المالي، كما أكدت الدراسات وجود علاقة تربط بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي فلا يتحقق الشمول المالي لبلد ما إلا بوجود أداء اقتصادي جيد ومتوازن لهذا البلد.

1. إشكالية الدراسة:

وبما أن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة على تطوير مؤشرات الشمول المالي للوصول إلى تقديم خدمات مالية شاملة ومواكبة للتطور العلمي من أجل تحقيق أداء اقتصادي جيد ومتوازن، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية الآتية:

"كيف يؤثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي بالجزائر؟"

تتضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما العلاقة الشمول المالي بالأداء الاقتصادي؟

2-كيف يؤثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة طرحنا الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يؤثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: يساهم الشمول المالي في تعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر بصفة إيجابية.

3. أهمية الدراسة:

- تساهم في إعطاء صورة عن مدى مساهمة الشمول المالي على تحفيز وتنشيط الأداء الاقتصادي؛
- تسليط الضوء على حقيقة دور تحقيق الشمول المالي في تحقيق أداء اقتصادي جيد ومتوازن؛
- تجميع كم هائل من المعلومات المهمة حول موضوع إسهامات الشمول المالي في تفعيل الأداء الاقتصادي.

4. أهداف الدراسة:

- تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي والأداء الاقتصادي؛
- إبراز العلاقة بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي؛
- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- إبراز دور الشمول المالي في تعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر.

5. مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي والرغبة في التعمق في موضوع الشمول المالي والأداء الاقتصادي.
- حداثة الموضوع، وبغية التوسع في مجال موضوع الشمول المالي وعلاقته بالأداء الاقتصادي.
- علاقة الموضوع بالتخصص.

6. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2018.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في القطاع المصرفي.

7. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام الجانب التحليلي الوصفي بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

8. صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشمول المالي وعلاقته بالأداء الاقتصادي، حيث أن معظم الدراسات إما تناولت الشمول المالي أو موضوع الأداء الاقتصادي؛
- قلة الأبحاث المتعلقة بالأداء الاقتصادي؛
- اختلاف المصطلحات مما سبب صعوبة في التفريق بين المسميات؛

9. هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى:

المقدمة

الفصل الأول: تم تخصيصه للجانب النظري حيث يشمل مبحثين:

المبحث الأول: أشرنا فيه إلى الأدبيات النظرية للشمول المالي والأداء الاقتصادي.

المبحث الثاني: قمنا فيه بعرض ومناقشة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشمول المالي والأداء الاقتصادي.

الفصل الثاني: خصص للجانب التطبيقي من خلال مبحثين :

المبحث الأول: تم فيه عرض متغيرات وأدوات الدراسة .

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها.

الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي والأداء الاقتصادي

تمهيد

حظي موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي، باهتمام واسع في السنوات السابقة على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم، يأتي ذلك كما بينته الدارسات والتجارب للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة، تعزز هذا الاهتمام مع إقدام الأُطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G20) على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كأحد المحاور الرئيسية في برامج التنمية الاقتصادية العالمية، كما تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات، تعني بمتابعة قضايا الشمول المالي.

ولقد أكدت اغلب الدراسات وجود علاقة تربط بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي فلا يتحقق الشمول المالي لبلد ما إلا بوجود أداء اقتصادي جيد ومتوازن لهذا البلد.

بناءا عليه سنحاول من خلال هذا الفصل عرض الأبعاد النظرية للشمول المالي والأداء الاقتصادي، إلى جانب الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والأداء الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأدبيات النظرية حول الشمول المالي والأداء الاقتصادي، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، سنتناول في المطلب الأول ماهية الشمول المالي أما المطلب الثاني سنتطرق إلى ماهية ول الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

نظرا لأهمية الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقي اهتمام كبيرا من مختلف الدول المتقدمة منها أو النامية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أبرز الأسس النظرية للشمول المالي.

الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم الشمول المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الشمول المالي سنحاول إلقاء نظرة حول نشأة وتطور مصطلح الشمول المالي.

أولا: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة سنة 1993 في دراسة **ليشون وثرفت** عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 أستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[1].

وازداد الاهتمام المالي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة العالمية لسنة 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وأعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية[2].

---

[1]- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد 06 العدد 01،2020، ص 474-745.

[2]- سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016، ص 18.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل سنة 2000 حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية، وقد تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه: " عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة"[1].

وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع بمفهومه لدى الهيئات الدولية.

يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان «تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) الشمول المالي على أنه:" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية"·

كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول العالمي (AFI) الشمول المالي بأنه"الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[2].

ويعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[3].

كما يعرف الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر جانفي 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي(Financial Inclusion Measurement in the Arab World) على أنه "إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،....الخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة"[4].

وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي[5]:

---

[1]–حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة أعمال، كلية التجارة جامعة غزة الإسلامية، 2017، ص9.

[2]- حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 العدد 23 (2020)، ص97-114.

[3]- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد3 العدد2(2018) ص104-129.

4 -CGAP & Arab Monetary Fund **«Financial Inclusion Measurement in the Arab World»**, Working Paper, January 2017,p 01.

[5]- جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص2.

- الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من الخدمات).
- البراغماتية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالتنسيق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظرف والموارد بين الدول، بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات جديدة.
- الطموح: حيث أن قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد.

في هذا الصدد هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على خدمات مالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات، قد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعزى إلى نقص الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق تعيق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات[1].

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا للشمول المالي من خلال الهدف الرئيسي له المتمثل في إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية.

الفرع الثاني: **أهمية الشمول المالي وأهدافه ومبادئه المبتكرة**

أولا: أهمية الشمول المالي وأهدافه

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، وقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

ومن ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة. ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، رفع مستوى المعيشة[2].

[1] – حنين محمد بدر عجور، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2]– مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، تقرير صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017، ص 6.

ثانيا: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

إدراكاً لأهمية الشمول المالي من قبل عدد من المؤسسات الدولية، بدا الاهتمام بعد الأزمة العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي. فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، التي تتلخص فيما يلي[1]:

القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.

التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، تقديم خدمات مالية متنوعة.

الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية.

الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي.

التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

التعاون: إيجاد بيئة مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

المعرفة :إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

النسبية :التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار، عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

الفرع الثالث: مؤشرات وأبعاد والركائز الأساسية للشمول المالي

أولاً–مؤشرات قياس الشمول المالي:

يقاس الشمول المالي عن طريق ثلاث أبعاد هي إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، استعمال الخدمات المالية، وجودة أو نوعية المنتجات والخدمات المالية، هذه المؤشرات تشمل كل من جهة العرض وجهة الطلب على الخدمات المالية لإعطاء نظرة واضحة على الشمول المالي، وتم اقتراح سنة 2013 مؤشرات أخرى من طرف مجموعة العشرين (G20) الروسية للتعمق أكثر في فهم الشمول المالي تركز هذه المؤشرات على محو الأمية المالية. وتحت قيادة رئاسة مجموعة العشرين الصينية تم اقتراح مؤشرات تحديده لقياس استعمال، توفر ونوعية الخدمات المالية الرقمية. فيما يلي نلخص أهم مؤشرات الشمول المالي في شكل جدول:

جدول رقم (1–1): أهم مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	المصدر
مؤشرات استعمال الخدمات المالية: الأشخاص البالغين	
النسبة المئوية للبالغين الذين يملكون حسابات مالية	WB global findex
عدد المعاملات المالية باستعمال الهاتف لـ 100000 شخص بالغ	IMF financial access surveys
عدد المعاملات غير النقدية لـ 1000 شخص بالغ: عدد الشيكات، تحويل الأرصدة،.....	WB global payement systems survey

[1] – يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات**، تقرير صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2019، ص 7-8.

مؤشرات استعمال الخدمات المالية:مؤسسات	
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حساب في البنك أو مؤسسة مالية أخرى.	WB entreprise surveys
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقترض من مؤسسات مالية رسمية	WB entreprise surveys
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإرسال أو استلام دفع رقمي عن طريق الحسابات	WB entreprise surveys (aspirational)
مؤشرات الوصول للخدمات المالية: نقاط بيع الخدمات المالية	
عدد الصرافات الآلية GAB لـ 100000 شخص بالغ	IMF financial access surveys
عدد نقاط البيع النهائي TPE لـ 100000 شخص بالغ	WB global payement systems survey
النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين بإمكانهم الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول والأجهزة والانترنت في المنزل	Gallup world poll
عدد بطاقات الائتمان لـ 1000 شخص بالغ	WB global payement systems survey
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك نقاط البيع النهائي TPE	WB entreprise survey
مؤشرات نوعية الخدمات المالية	
حاصل المعرفة المالية	WB financial capability surveys and OCED national financial
استعمال الإدخال من أجل تمويل النفقات الطارئة	WB global findex
النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها ضمانات لأخر قروض بنكية لها	WB entreprise suveys and OCED SME scoreboaed

المصدر: عجور، حنين محمد بدر، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص: 4-5.

ثانياً–أبعاد الشمول المالي

للشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسة وهي[1]:

1–الوصول إلى الخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي....الخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2–استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

[1]– بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول–تجارب بعض الدول العربية–**، الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص 4-5.

3-جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، ويعتبر هذا البعد غير واضح وغير مباشر، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غي ملموسة مثل ثقة المستهلك.

ثالثاً-الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي

هناك أربعة ركائز أساسية لتعزيز الشمول المالي يمكن توضيحها كما يلي[1]:

1-دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بيئة مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البيئة التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول الموطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية
- تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة،
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة.

2-حماية مستهلكي الخدمات المالية

إن الهدف من تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، هو زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي من أجل تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال ما يلي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة أفراد المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، آخذا في عين الاعتبار ما يلي:

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 7-10.

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4-التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم[1].

الفرع الرابع: تحديات الشمول المالي:

هناك عدة تحديات للشمول المالي أهمها[2]:

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم.
- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.
- على الصعيد العالمي، يصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان.

المطلب الثاني: ماهية الأداء الاقتصادي

عندما نتحدث عن الأداء الاقتصادي لبلد أو المنظمة ما يتبادر لأذهاننا سيرورة نشاط اقتصادي الذي تقوم به بغية تحقيق أهدافها القائمة من أجلها، فأداء المنظمة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي استقطب العديد من الدراسات والأبحاث قصد وضع تعريف ثابت ومتوازن لهذا المصطلح، فمنهم من يربط الأداء بالبعد البشري من خلال قيام الأفراد بتحقيق النتائج المطلوبة

[1] - حسيني جازية، **مرجع سبق ذكره**، ص 101-102.

[2]- رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجد 10، العدد 02، 2020، ص:60.

منهم والآخرون يستخدمون مفاهيم عديدة للتعبير عنه مثل الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية.... الخ. في هذا المطلب سنسعى لتطرق إلى مفهوم الأداء باختصار وصولا إلى التعريف الشامل للأداء الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

أولا: تعريف الأداء

يعتبر الأداء أحد المصطلحات الهامة التي يسعى كل مسير مهما كانت مكانته ومستواه التنظيمي إلى تحسينه إلا أنه لم يتمكن الباحثون لحد الآن من تقديم مفهوم دقيق ومتفق عليه لهذا المصطلح. فالأداء لغة في اللفظ اللاتيني Performance التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه[1] وفي هذا الإطار يعرف الأداء على أنه " إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز"[2] ويعرف كذلك على أنه "الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة"[3].

فالأداء حسب التعاريف السابقة يتحقق من خلال إنجاز الأعمال أو الأنشطة المحددة مسبقا من طرف المنظمة باستخدام أفضل الطرق والأساليب المتابعة. ويرى البعض أن الأداء هو مفهوم متعدد الأبعاد يأخذ مفاهيم متعددة تبعا للجماعات أو الأفراد الذين يستخدمونه.

ثانيا: أنواع الأداء:

نظرا لصعوبة تحديد مفهوم الأداء لدى الباحثين جعل تحديد أنواعه يختلف من باحث إلى آخر حسب معايير معينة, ولكن في دراستنا هذه نذكر أهمها:

- **حسب معايير المصدر**: ينقسم أداء المنظمة (المؤسسة) بشكل عام إلى ما يلي:

أ- الأداء الداخلي: ويتيح هذا النوع من الأداء من خلال مجموعة الأداءات الجزئية ويحددها Bernard في ثلاث أجزاء هي[4]:

- ✓ **الأداء البشري**: وهو من أهم العوامل التي لها تأثير كبير على أداء المؤسسة فقد ذهب البعض إلى حصر أداء المنظمة في أداء الموارد البشرية، وعرفوه انطلاقا من أن الأداء البشري يقصد به " قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله ". فالأداء البشري هو الميزة التنافسية لأن التمييز في الأداء لن يستند لمجرد امتلاك المؤسسة للموارد المالية والتكنولوجية فحسب بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية.
- ✓ **الأداء التقني**: وينتج من خلال حسن استغلال المؤسسة لاستثماراتها بفعالية.
- ✓ **الأداء المالي**: ويتحدد من خلال استخدام الإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسة، فالدولة تقوم بتسخير وسائل هامة خاصة منها الإعتمادات المالية الضخمة لضمان تقديم الخدمات العمومية، لذلك فإن الأداء المالي للمؤسسة العمومية يتمثل في ضمان السير الحسن، والاستغلال السليم والعقلاني للاعتمادات الممنوحة، ولتحقيق ذلك وضع المشرع العديد من القواعد

---

[1]- عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1،جامعة ورقلة 2001، ص 86.

[2]- سناء عبد الكريم الحناق، **مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 35.

[3]- حاتم عثمان محمد خير، **نحو أداء متميز للحكومات – تجربة جمهورية السودان–**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 1.

[4]Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, 2 eme édition, paris Librairie, 1991, P 236.

القانونية والتنظيمية لضمان احترام الميزانية من جهة والبحث عن مواضع الخلل التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة والأخطاء المرتكبة في الميزانية من طرف الأعوان المكلفين بها من جهة أخرى[1].

وبشكل شامل فالأداء الداخلي للمنظمة هو الأداء الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف مواردها البشرية والمالية والتقنية، فمن خلال دمج الأداءات المختلفة لهذه الموارد أو العناصر نتحصل على الأداء الداخلي للمؤسسة.

ب– الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن مجموع التطورات والتغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط، ويتحقق هذا الأداء من خلال استجابة المؤسسة لهذه التطورات الخارجية والقدرة على سبقها[2] هذه التغيرات أو التطورات تنشأ خارج المؤسسة وتؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المؤسسة، لذلك يتعين عليها المتابعة المستمرة والمباشرة حتى يمكن إدراك أثرها على الأداء، فنجاح المؤسسات أو فشلها يتوقف على قدرتها على خلق درجة عالية من التلاؤم بين أنشطتها وبين البيئة التي تنشط بها[3]. فمن خلال هذين الأداءين يتضح أن الأداء ينتج من خلال استغلالها للمختلف الموارد المتوفرة بكفاءة وفعالية من جهة، وتوجيه جهودها نحو استغلال الفرص التي يمكن أن يتيحها المحيط الخارجي من جهة أخرى، وذلك من خلال متابعة تغيراته التي تتصف بالحركية والتعقد وسرعة التغيير في نفس الوقت.

فالمؤسسة في علاقة مستمرة بالمحيط الخارجي، مما يتطلب متابعة مستمرة لهذا المحيط المتكيف معه، إذا تستطيع المؤسسة أن تسيطر على محيطها الداخلي وتتحكم فيه لكن قدرتها على التأثير على محيطها الخارجي محدودة، لذلك يجب أن تبذل قصارى جهدها للاندماج فيه والتقليل من تهديداته وآثارها السلبية. ويرتبط أداء المؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها بقدرتها على التكيف مع محيطها الخارجي[4].

- **حسب المعايير الطبيعية:** وتقسم حسب أهداف المنظمة، لأن أهداف المنظمة (المؤسسة) تختلف حسب نوع النشاط الذي تمارسه ونوجزها فيما يلي:

أ– الأداء الاجتماعي: ويتمثل في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تتعلق بتقديم خدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها اتجاهه وأداء مسؤوليتها ويرى البعض أن الفعالية داخل المنظمة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمنظمة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية فالأداء في المنظمة يتحقق بقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الإستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها.

ب– الأداء الاقتصادي: إن الدور التنموي للمؤسسات العمومية يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات، حيث أن المشاركة في الجهود التنموية هي المبررات الأساسية لنشوء المؤسسات العمومية. ويتمثل الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة تسهم في تحريك كفاءة وفعالية

---

[1] صرار عبد الوحيد، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير العمومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص ص136-141.

[2] شافي نوال، **تحفيز العمال ودوره في تحين أداء المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص 52.

[3] إسماعيل السيد، **الإدارة الإستراتيجية**، مركز التنمية الإدارية ، مصر، 1998، ص 87.

[4] حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، مديرية النشر، قالمة، 2004، الجزائر، ص 41.

استخدام الأموال العامة وتخصيصها على نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعة والأهداف المرتبطة بها بما يعزز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي في علاقته الاقتصادية مع الدول الأخرى[1].

تعريف الأداء الاقتصادي:

إن الدور التنموي للمؤسسات العمومية يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات، حيث أن المشاركة في الجهود التنموية هي المبررات الأساسية لنشوء المؤسسات العمومية. ويتمثل الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة تساهم في تحريك كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة وتخصيصها على نحو يكفل إشباع الحاجات المجتمعة والأهداف المرتبطة بها بما يعزز القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي في علاقته الاقتصادية مع الدول الأخرى[2].

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادية:

وتعرف المؤشرات الاقتصادية على أنها مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء القطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم وضع الاقتصادي ومعرفه مدى قوه الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة القدرة على التنبؤ بالحالات الاقتصادية في المستقبل[3]، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبع أنواع رئيسية:

1. **ميزان المدفوعات:**

ويطلق عليها أحيانا اسم المؤشرات التجارة الخارجية وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات والتدفقات رؤوس الأموال التي تجريها الدولة على الدول الأخرى, وتكمل أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة.

2. **مؤشرات الإنتاج:**

هي المؤشرات التي تقيس مستوى العام للإنتاج داخل الدولة وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صوره عامه عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحلي.

3. **الناتج المحلي الإجمالي:**

الناتج المحلي الإجمالي هو أفضل معيار لقياس الأداء الاقتصادي كونه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد خلال فترة ما,وبمعنى أخر فإن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النقدية(السوقية) لجميع السلع والخدمات النهاية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة؛ ويقاس الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخل أو الإنتاج أو الإنفاق وتستخدم الطرق الثلاث كطرق متكاملة وليست بديلة [4].

4. **مؤشرات الثقة:**

هي المؤشرات التي تعكس مدى تفاؤل او التشاؤم فئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين.

---

[1]- نايل عبد الحفيظ العوالمة، **مرجع سابق**، ص ص85-86.

[2]_ نايل عبد الحفاظ العوالمة،**إدارة المؤسسات العامة (الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص85،86.

[3]- المتداول العربي ،التحليل الأساسي في سوق العملات،2022،متاح على الموقع :

https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/91 تاريخ الاطلاع 2022/04/10،الساعة 10:30 صباحا

[4]**– منهجية الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق** ,مركز الإحصاء أبو ظبي,صفحة 03.

5. مؤشرات الأسعار والأجور:

هي المؤشرات التي تقيس معدل التغير في الأسعار والأجور وحجم الإنفاق المستهلكين فهي بذلك تعكس مستويات التضخم في الاقتصاد.

6. تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة:

هي تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج الاجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطه التعامل مع الأوضاع الاقتصادية وإقرارات معدل الفائدة ويعتبر هذا النوع من التقارير هو أحد أقوى محركات السوق.

7. مؤشرات التوظيف وسوق العمل:

وتسمى مؤشرات سوق العمل وتشمل معدلات التوظيف البطالة واجر العمالة وإعانات البطالة وهي أكثر ما يشغل بال صناع القرار في أي دوله فان المؤشرات التي تعكس حاله السوق الوظائف تعد من أهم العوامل الاقتصادية التي لا بد أن توضع في الحسبان.

8. مؤشرات قطاع الاسكان

قطاع الإسكان هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يعتبر قطاعا رائدا للاقتصاد ويؤدي إلى التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية"[1].

المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالأداء الاقتصادي بالجزائر:

بعد التطرق للإطار النظري لشمول المالي والأداء الاقتصادي سنحاول في هذا المطلب استخلاص العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي، حيث توصلت معظم الدراسات العلمية لوجود علاقة طردية تربط الشمول المالي بالأداء الاقتصادي وذلك وجود علاقة ايجابية تربط بين فروع البنوك وانتشار الخدمات المالية والمصرفية لجميع الشرائح المجتمع , خاصة الطبقات الفقيرة وذات الدخل المنخفض مع وجود تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية والمصرفية لتعبئة المدخرات وزيادة الودائع من الجمهور التي تلعب دورا أساسيا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا متوافق تماما مع نظرية الاقتصاد الكلي التي تتوافق مع الأداء الاقتصادي في الجزائر . وبذلك نستنتج أنه كلما تحقق الشمول المالي في قطاع الاقتصادي نتج عنه أداء الاقتصادي جيد ما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية للبلد .

[1]- المؤشرات الاقتصادية ،2022،متاح على الموقع :
تاريخ الاطلاع :2022/04/14،ساعة 13.45 https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/91/المؤشرات- الاقتصادية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

قسمنا هدا المبحث لثلاث مطالب للإبراز أهم الدراسات التي لها علاقة بالشمول المالي والأداء الاقتصادي ,المطلب الأول تناول الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا باللغة العربية والمطلب الثاني تطرق للدراسات السابقة باللغة الأجنبية أما المطلب أخير لخصنا فيه موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وكل هذا نستعرضه فيما يلي :

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المحلية بالنسبة للجزائر

1. دراسة (ياسين بن الضب 2019)[1]:

عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية حيث يهدف الباحث إلى اختبار اثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من خلال اختبار العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات الأداء باستخدام نماذج بانل لعينة مكونة من 12 بنك خلال الفترة 2004-2012، توصلت الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية بين الشمول المالي وكفاية رأس المال للبنك ممثلا بنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي على أنه كلما ارتفع الشمول المالي كلما انخفضت كفاية رأس المال معبر عنها بالمخاطرة التي تتعرض لها وهذا إثبات للعلاقة العكسية بين الشمول المالي وكفاية رأس المال، كما أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وجودة الإدارة في حين يبدو أن الشمول المالي يرتبط طرديا مع جودة الإدارة وكل زيادة في الشمول المالي تؤدي إلى ارتفاع في جودة الإدارة.

2. دراسة (رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي 2022):[2]:

هدفت هده الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، وذلك بالاعتماد على تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2017 الصادر عن البنك الدولي. وخلص هذا البحث إلى أن مجموعة البنك الدولي تساعد الدول النامية في تعزيز الشمول المالي من خلال تشكيلة من أدوات التمويل المختلفة مصحوبة بخدمات استشارية فنية، أما فيما يخص حالة الجزائر فقد سجلت مستويات متوسطة للشمول المالي ولم تلمس جهود واضحة من مجموعة البنك الدولي لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر بسبب غياب إستراتيجية وطنية للشمول المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة بالنسبة للجزائر: تسجيل درجة متوسطة من الشمول المالي، وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي، ووجود فجوة في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس آما بالنسبة لدور مجموعة البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، فلم يسجل أي جهود واضحة لدعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث سجلت بعض التدخلات غير المباشرة في تقديم الدعم الفني لبعض المبادرات الإقليمية، وإصدار بعض التقارير التي يمكن الاستفادة منها في تقدير فجوة الطلب والعرض في الخدمات المالية الرسمية وتعزيز الوصول المالي إلى مختلف الفئات في المجتمع.

---

[1]- ياسين الضب ،"**أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2004-2012**"، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2019/2018.

[2]- رشيد نعيمي وعبد الحفيظ بن ساسي، "**دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر**" ،الملتقى الدولي الافتراضي الأول حول الشمول المالي وأثره على التنمية في الدول النامية,جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 8-9 مارس 2022.

3. دراسة (أسماء دردور، سعيد حركات، 2020)[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2007 وذلك باستخدام نموذج ARDL، حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، حيث تم إجراء دراسة قياسية قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ذلك بغية قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (ألاء القاضي,2016)[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في الأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2016 عن طريق مراجعة مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، بالإضافة إلى التعرف على الهيئات العالمية لوضع معايير للشمول المالي، كما قامت الباحثة بتحليل دور النظام المصرفي في تحقيق الشمول المالي و تحديد مستواه مقارنة ببعض الدول المجاورة، وناقشت الدراسة التحديات والفرص التي تواجهها في مصر وطرق تحسين قوة الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع و تأثير الشمول المالي على النشاط الاقتصادي المصري، و اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل الجوانب المختلفة لدور النظام المصرفي والشمول المالي، كما استخدمت الباحثة الاقتصاد القياسي لاختبار فرضيات الدارسة ، وتحديد العلاقة بين متغيرات الدارسة وبناء نموذج الانحدار متعدد الخطي الذي يوضح مباشرة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الممثلة في (فروع البنوك، والودائع العامة ،وماكينات الصراف الآلي ، وعدد شبكات الفروع) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

2. دراسة (أية عادل محمود عوض، 2021)[3]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر، وذلك من خلال دارسة تطبيقية وتحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي (كالحد الأقصى والحد الأدنى والوسط الحسابي والانحرافات المعيارية) لوصف المتغيرات الخاضعة للدارسة، وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي، حيث أن توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعي بالبنوك والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية ومن ثم جذب أكبر العملاء ذوى فئات مختلفة من الادخار، والدي يؤدي أيضا إلى تعزيز الأداء المالي لديه و سيولة على أداء التزاماته التعاقدية.

---

[1]- أسماء دردور،سعيد حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو اقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980**/2017، مجلة الإستراتجية والتنمية ,جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)،العدد 04,(جويلية 2020)،ص71_90.

[2]- ألاء القاضي، **الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, المجلد 32 العدد4، 2016.

[3]- آية عادل محمود عوض، **أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك**، مجلة الدارسات المالية والتجارية 370 العدد الثالث 2021.

3. دراسة (Kusuma Ratnawat, 2020)[1]:

تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والمساواة في الدخل والاستقرار المالي في أسيا، الهدف هو دراسة 10 دول نامية بآسيا يتم اختيارها على أساس مؤشر الشمول المالي(IMF) الصادر على مؤسسة صندوق النقد الدولي حيث يمثل الشمول المالي المتغير المستقل للدراسة المشار إليه سكان الذين لديهم حساب مصرفي أما المتغير التابع سيمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي المشار إليه من خلال نسبة أعداد الفقراء تحت الخط الفقر الوطني, يتم اختيار الفرضية باستخدام نموذج لوحه البيانات الديناميكية لقياس تأثير شمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن شمول المالي يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في آسيا.

ومع ذلك، ليست كل أبعاد الشمول المالي لها تأثير كبير إذ يجب على الحكومة أن تولي المزيد من الاهتمام لتنفيذ خطوات لزيادة الشمول المالي.

4. دراسة (Dina bandhu Sethi, Debashis Acharya, 2018)[2]:

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم التأثير الديناميكي للشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية حيث استخدمت هذه الدراسة بعض نماذج بيانات البانل لفحص الارتباط بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، يتم استخدام تكامل اللوحة لاختبار الارتباط طويل المدى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2004-2010.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وطويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي عبر 31 دولة في العالم، علاوة على ذلك يُظهر اختبار السببية علاقة ثنائية الاتجاه بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وهكذا تؤكد الدراسة أن الشمول المالي هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

5. دراسة (Dipasha Sharma, 2016)[3]:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الأبعاد الواسعة للشمول المالي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الهندي الناشئ، في هذه الدراسة تم إتباع نماذج الانحدار التلقائي للمتجهات واختبار سببية جرانجر لاختبار إشكالية البحث، وتم جمع البيانات حول الأبعاد المختلفة للشمول المالي والتنمية الاقتصادية للفترة 2004-2013، تشير النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي والأبعاد المختلفة للشمول المالي، كما توصلت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين اختراق البنوك والنمو الاقتصادي تقود المناقشة لصالح تعميق المؤسسات المصرفية وبالتالي يمكن لواضعي السياسات أن يتطلعوا إلى هذه النتائج للحفاظ على نظام اقتصادي متطور وشامل ومستدام في اقتصاد ناشئ مثل الهند.

6. دراسة (RAKHROUR Youcef, BENILLES Billel)[4]:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تأثير الشمول المالي بشأن النمو الشامل وعرض حالة الشمول المالي في الجزائر والإجراءات الحكومية التي يجب اتخاذها لتحسينها، النمو الشامل يعني النمو المقترن بتكافؤ الفرص كما كان أظهر أن الشمول

---

[1]Kusuma RATNAWATI , **The impact of financial inclusion on economic growth, poverty, income inequality, and financial stability in Asi,** The Journal of Asian Finance, Economics, and Business 7 (10), 73-85,2020

[2] -Dinabandhu Sethi, Debashis Acharya, **Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country evidence**, Journal of Financial Economic Policy, 2018.

[3]- Dipasha Sharma, **Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy**, Journal of financial economic policy, 2016,

[4]- RAKHROUR Youcef, BENILLES Billel, **L'inclusion financière : un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie, Financial inclusion: a lever for inclusive economic growth in Algeria**.. Management 39 (1), 56, 2021.

المالي يقود إلى النمو الاقتصادي الذي يقلل من عدم المساواة في الدخل ويساعد الأسر على الخروج من الفقر. في هذا المقال يظهر التأخير الملحوظ للجزائر في هذا الأمر مجالا لمؤشرات المتعلقة بفتح الحساب الجاري والمدخرات ، الوصول إلى الائتمان وإدارة المخاطر المالية لا يزال أقل من المتوسط عالمي أو إقليمي. هذا الوضع يستدعي تكثيف الجهود لتحسين وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

7. دراسة (Emaea Noha, El said Ayah,2021) [1]:

يهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الشمول المالي و الحوكمة والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, حيث تستخدم الدراسة مؤشرات لقياس الشمول المالي مثل عدد الحسابات المصرفية والحسابات المصرفية للشركات/المؤسسات وعدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي, وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المختارة، كما أظهرت نتائج أن البلدان ذات المستويات المنخفضة نسبيًا من خدمات الوصول المالي مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستستفيد أكثر من غيرها من تحسين الحوكمة ومن ثم فإن تداعيات سياستنا موجهة نحو تطوير خطة إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل إلى جانب السياسات التي تهدف إلى تحسين مستوى الحوكمة من أجل تعظيم تأثير الوصول المالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه وموضوع الدراسة وأدوات المستعملة في الدراسة والتي سوف نقوم بمعالجتها فيما يلي:

أولا: أوجه التشابه

تكمن نقاط التطابق بين الدراسات السابقة ودراسة حالية في مجموعة من نقاط نستعرضها فيما يلي:

- انقسمت هده الدراسات إلى فئتين بعضها ركزت على دراسة تأثير الشمول المالي على الأداء الاقتصادي بدول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية كمصر والهند ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ....الخ وبعض أخر أسقطت الضوء على دراسة حالة الجزائر بصفة عامة ما يشابه لعينة دراستنا مع تركيز على مجموعة من البنوك التجارية.
- تتشابه الدراسات السابقة مع دراستنا حالية في الهدف مراد بلوغه حيث اهتمت الدراسات بالتطرق إلى مفهوم الشمول المالي والأداء الاقتصادي بشكل مفصل.
- اهتم العديد من الباحثين بدراسة محددات والمؤشرات الشمول المالي ومدى تأثيرها في تقييم الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بمحددات اقتصاد الكلية واستطاعت كل دراسة الوصول إلى مجموعة من نتائج.
- أغلب الدراسات اعتمدت على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل الناتج المحلي،معدلات التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف، سعر الفائدة .
- اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في مجملها على المنهج: التحليلي الوصفي في تحليل ومناقشة الفرضيات.

[1]- Emaea Noha, El said Ayah, **Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected , MENA countries**, Internationa Review of Economics & Finance,Elsevier, vol. 75(C), pages 34-54, 2021.

ثانيا: أوجه الاختلاف

دراستنا تختلف عن هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى في مجموعة من نقاط يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- كما قلنا سابقا هناك دراسات ركزت معظمها على مجموعة من البنوك التجارية واختلفت من حيث حدود المكاني والزماني للدراسة وبالتالي تختلف هذه الدراسات في الأدوات والوسائل المستعملة وأساليب إحصائية المستخدمة لمعالجة الموضوع.
- استخدمت بعض الدراسات مؤشر الانحدار البسيط وأخرى اعتمدت على انحدار المتعدد وبعض دراسات استعملت نماذج بانل أما بالنسبة لدراسة فركزت على استخدام مصفوفة الارتباط في دراسة الوصفية للبيانات.
- ركزت معظم هذه الدراسات في تحليل العينات التي شملتها الدراسات السابقة على مجموعة من بنوك من عدة دول مختلفة أما بالنسبة للدراسة الحالية فأولت اهتمامها وتركيزها على دراسة شاملة لحالة الجزائر فقط.

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية

بعد عرض أوجه التشابه واختلاف بين الدراسات العلمية السابقة وموقع دراستنا حالية هده سنتطرق لما يميزها عن باقي الدراسات:

أثناء بحثنا في مختلف الدراسات العالمية التي تناولت موضوع بحثنا هدا حول تأثير الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر لفت انتباهنا كثرت تداولها في العالم العربي والدول الأجنبية على حد سواء أما بالنسبة للبيئة الجزائرية فأنها شبه منعدمة ونرجح سبب دلك لقلة اهتمام الباحثين في هدا الموضوع، حيث تتميز دراستنا عن باقي الدراسات كونها تدرس علاقة الشمول المالي بأداء الاقتصادي بالجزائر.

فنجد أغلب الدراسات التي تم تطرق لها ركزت على واقع الشمول المالي وتحديات التي تواجهه وبعضها درست تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، إضافة الى تأثيره في الحد من الفقر وتحقيق المساواة والاستقرار أما بعضها فتناولت تقييم أداء البنوك أو الأداء الاقتصادي للدول الاقتصادية من خلال بيانات ومؤشرات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

يعتبر الشمول المالي من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول في الوقت الحالي، نظرا للأهمية البالغة والدور الكبير الذي يقوم به في دعم تطور النظام المصرفي للدول والذي يكون له اثر ايجابي وهام على أداء الدول ونموها الاقتصادي، حاولنا من خلال هذا الفصل عرض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي لإبراز ركائزه ومبادئه الأساسية إلى جانب التأكيد على أهميته.

إلى جانب ذلك استعرضنا أهم الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي وتأثيره على الأداء الاقتصادي، ولقد حاولت اغلبها البحث عن العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي مثل عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد الفروع البنكية، إجمالي القروض، إجمالي الوداع، عدد الحسابات البنكية، ومؤشرات الأداء الاقتصادي التي كانت ممثلة أساسا في إجمالي الناتج المحلي، ولقد أظهرت الدراسات السابقة أن للشمول المالي أهمية بالغة في دعم تطور ونمو اقتصاديات الدول.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

مقدمة

سنقوم في هذا الفصل بتقديم عرض منهجي ووصفي وتحليلي للخطوات والطرق والأساليب القياسية والوصفية التي تم اعتمادها في الدراسة، وذلك من خلال التعرض لطبيعة متغيرات الدراسة والبيانات التي تم توفيرها في ما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمصادر التي حصلنا منها على هذه البيانات حيث يتم توضيح الفترة الزمنية التي تم فيها دراسة المتغيرات ويتم شرح ماهية المتغيرات التي نقوم بدراستها بغرض تحليل دور الشمول المالي ومدى تأثيره على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (2011-2018) ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث يضم المبحث الأول من هذا الفصل منهج وأدوات الدراسة والتعرف على متغيرات الدراسة وكيفية قياسها أما المبحث الثاني فسوف نقوم فيه بتحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية بغية الوصول إلى أهدافها وذلك من خلال قياس أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي وتحديد متغيراتها التابعة المستقلة وكيفية قياسها وذلك من خلال تحديد أفضل نموذج معياري يعطي أفضل تفسير لأثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2011-2018).

المطلب الأول: متغيرات الدراسة وأدواتها:

قبل الشروع في دراسة أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر نعرض بعض جوانب الدراسة المتمثلة في تحديد متغيراتها وكيفية قياسها وكذلك الأدوات المستعملة في الدراسة.

أولا: متغيرات الدراسة:

بالاعتماد على الدراسة النظرية والأدبيات التطبيقية قمنا باختيار متغيرات الدراسة التطبيقية والتي تمثلت فيما يلي:

المتغير التابع: وهو مؤشرا الأداء الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في مؤشرات الشمول المالي والتي شملت المتغيرات التالية:

– **عدد فروع البنوك**: تسمى أيضا الوحدات المصرفية وتعد أحد مقاييس الكثافة المصرفية حيث يعبر عنه بأنه: عدد الفروع/الوحدات لكل عشرة ألاف نسمة من السكان.

– **عدد ماكينات الصراف الآلي**: وهي أجهزة خاصة متصلة بشبه المؤسسة المالية وتكون تحت تصرف المحتفظ بها، تقوم الأجهزة بفحص مدى كفاية رصيد حساب العميل للوفاء بمشترياته.

– **إجمالي مستخدمي الانترنت**: يقصد بهم الأشخاص الذين وصلوا إلى الانترنت في أخر 12شهرا من أي جهاز.

– **عدد محطات الدفع الالكتروني**: تعرف أيضا باسم محطة نقطة البيع وهو جهاز يتفاعل مع بطاقات الدفع لإجراء تحويلات الكترونية للأموال.

الجدول رقم (2–1) : متغيرات الدراسة و اختصاراتها

Veriable	اختصار	المتغير
Gross Domestic Production	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
Automated Teller Machines	ATM	عدد ماكينات الصراف الآلي
Total Bank Branches	TBB	عدد فروع البنوك
Internet Users	IU	عدد مستخدمي الانترنت
Terminaux de Paiement Electronique	TPE	عدد محطات الدفع الالكتروني

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثانيا: أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المعلومات والمعطيات ذات علاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من البنك الجزائر والبنك الدولي مأخوذة من قاعدة بيانات الدولية عبر مواقعهم الإلكترونية الرسمية، وتم تجمعيها وتبويبها باستخدام Microsoft Excel، ومن أجل اختبار مدى صحة فرضياتها ودراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

. المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

يمثل الجدول رقم (2-2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة.

الجدول رقم (2-2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمستقلة.

GDP	TPE	IU	TBB	ATM	السنوات
14588.50	105601	/	1441	648	**2011**
16208.70	110066	1154748	1478	543	**2012**
16650.20	173131	1591439	1494	475	**2013**
17242.50	238083	10108591	1445	539	**2014**
16591.90	3911853	18946956	1469	570	**2015**
17514.60	566520	28552170	1489	1370	**2016**
18575.80	978933	34663039	1511	1443	**2017**
20259.00	1564420	42924735	1524	1441	**2018**
14588.50	105601	1154748	1441	475	**Min**
20259.00	1564420	42924735	1524	1443	**Max**
17203.9000	516075.88	19705954.00	1481.38	878.63	**Mean**
1682.92424	515400.388	15147135.857	29.350	449.694	**Std**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

1. مؤشر عدد الفروع البنكية (TBB)

يوضح الشكل (2-1) تطور عدد الفروع البنكية حيث نلاحظ من خلاله أن عدد الفروع البنكية شهد ارتفاعا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2013، إلا انه شهد انخفاض خلال سنة 2014 ليصبح عددها 1445فرع بنكي بعد أن كان 1494 فرع خلال سنة 2013، ليرتفع العدد بعدها انطلاقا من سنة 2015 ويبلغ أقصى قيمة له سنة 2018

وذلك بـ 1524 فرع بنكي، ولقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد الفروع البنكية 1481.38 بنك خلال السنة، وقدر الانحراف المعياري بـ 29.350.

الشكل رقم (2-1): منحنى بياني لتطور عدد فروع البنوك

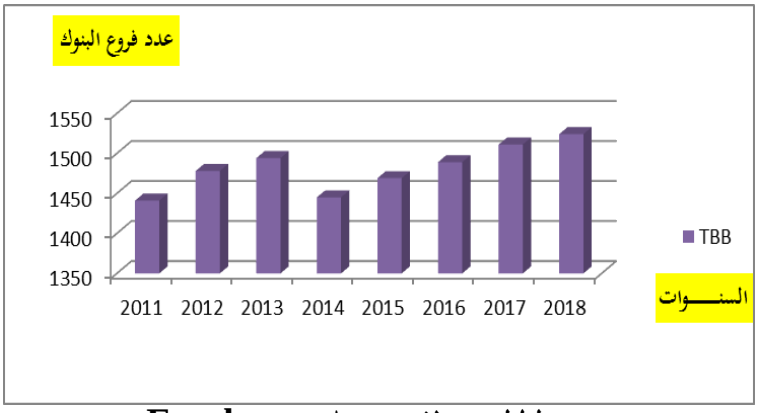

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

1. مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM):

يمثل الشكل رقم (2-2) منحنى يوضح تطور عدد ماكينات الصراف الآلي خلال فترة الدراسة، ومن خلاله يمكن ملاحظة أن عدد ماكينات الصراف الآلي شهد انخفاضا خلال سنتي 2012 و2013 بعد كان عددها سنة 2011 648 ماكينة انخفض العدد ليصل إلى 475 ماكينة خلال سنة 2013، ليرتفع العدد بعدها خلال السنوات التالية محققا أقصى قيمة سنة 2017 حيث بلغ عدد الماكينات 1443 ماكينة، انخفض العدد بعدها بقيمة ضئيلة سنة 2018، ولقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المؤشر 878.63 ماكينة خلال السنة، وقدر الانحراف المعياري بـ 449.694.

الشكل رقم (2-2): منحنى بياني لتطور عدد ماكينات الصراف الآلي

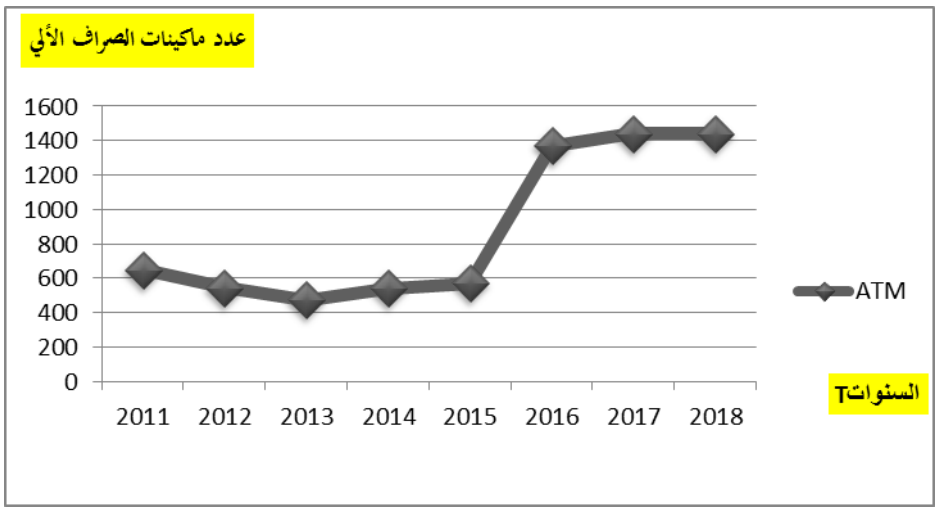

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

2. مؤشر عدد مستخدمي الانترنت (IU):

يوضح الشكل منحن بياني لتطور عدد مستخدمي الانترنت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2018، حيث نلاحظ أن عدد المستخدمين بين سنتي 2011 و2013 كان قليل مقارنة مع السنوات التي تليها التي شهدت تطورا ملحوظ في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر، ليصل العدد في السنة الأخيرة من الدراسة إلى 42924735 مستخدم، وبلغ المتوسط الحسابي 19705954.00 مستخدم خلال السنة، وقدر الانحراف المعياري بـ 15147135.857.

الشكل رقم (2-3): منحنى بياني لتطور عدد مستخدمي الانترنت

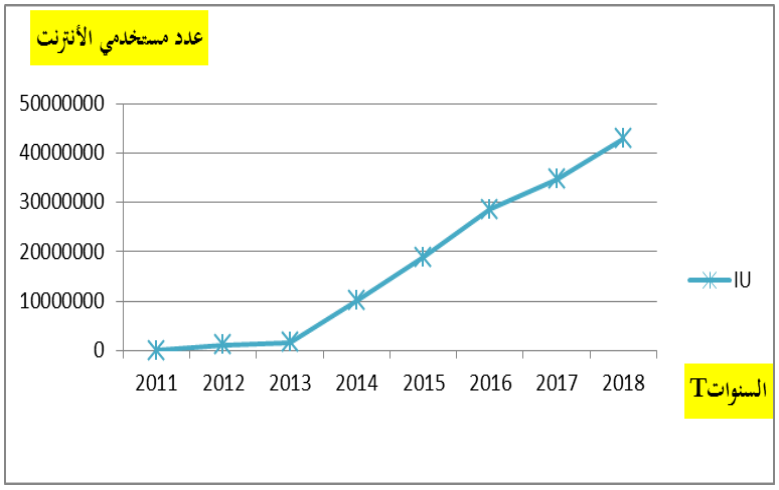

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

3. مؤشر عدد محطات الدفع الالكتروني (TPE):

نلاحظ من خلال الشكل (2-4) أن مؤشر محطات الدفع الالكتروني قد حقق ارتفاعا مثاليا طوال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته سنة 2011 (105601) محطة كأدنى قيمة يسجلها المؤشر ليحقق بعدها ارتفاعا مستمرا في السنوات الموالية إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ عددها 1564420 محطة، ولقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر عدد محطات الدفع الالكتروني 516075.88 محطة خلال السنة، وقدر الانحراف المعياري بـ 515400.388.

الشكل رقم (2-4): تطور عدد محطات الدفع الالكتروني

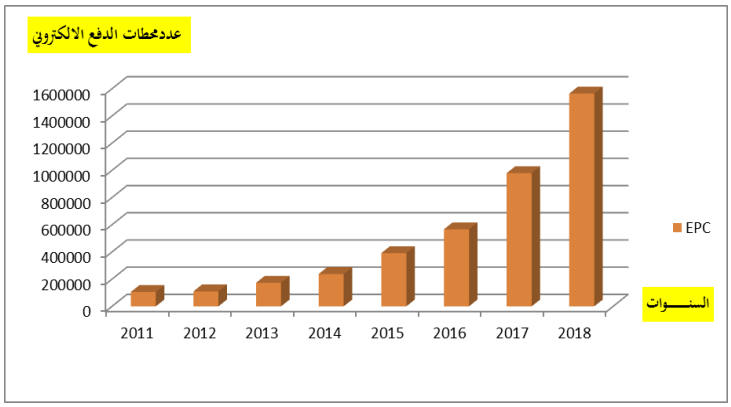

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

4. مؤشر إجمالي الناتج المحلي (GDP)

الشكل (21-5) يبين منحنى تطور إجمالي الناتج المحلي نلاحظ أن هناك تذبذب في قيم المتغير إجمالي الناتج المحلي فقد سجل ارتفاعا مثاليا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2014 بقيمة ليصل إلى 17242.50 مليار دينار جزائري، شهد بعدها انخفاض طفيف خلال سنة 2015 حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 16591.90 مليار دينار جزائري، ليرتفع مستواه بعدها انطلاقا من سنة 2016 محققا أقصى قيمة له سنة 2018، حيث بلغ 20259 مليون دينار جزائري، ولقد بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الناتج المحلي 17203.9000 مليار دينار جزائري خلال السنة، وقدر الانحراف المعياري بـ 1682.92424.

الشكل رقم (2-5): منحنى بياني لتطور إجمالي الناتج المحلي

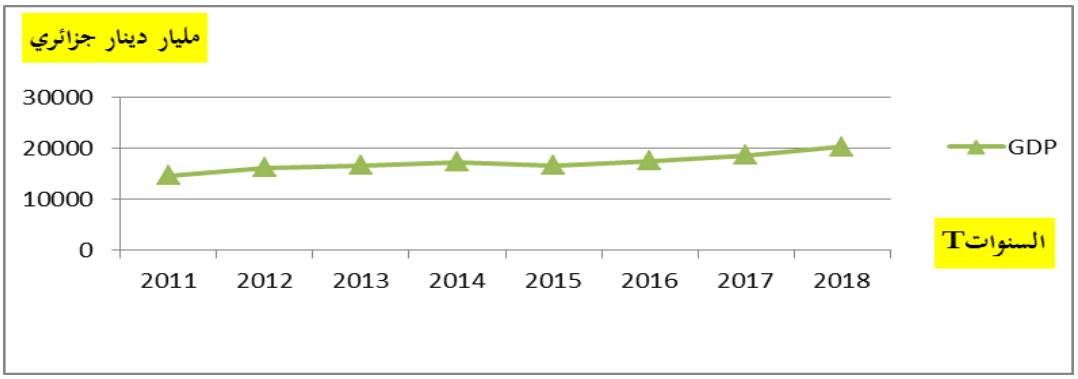

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

المطلب الثالث: نموذج للدراسة:

من اجل تحقيق هدف الدراسة تم صياغة نموذج يشمل متغير تابع يعبر عن الأداء الاقتصادي وهو إجمالي الناتج المحلي، وأربع متغيرات مستقلة تمثل الشمول المالي وهي: عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد الفروع البنكية، عدد مستخدمي الانترنت، وعدد محطات الدفع الالكتروني.

الجدول (2-3) رموز متغيرات الدراسة التطبيقية

المؤشر	الاختصار	الرمز
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	Y_1
عدد ماكينات الصراف الآلي	ATM	X_1
عدد فروع البنوك	TBB	X_2
عدد مستخدمي الانترنت	IU	X_3
عدد محطات الدفع الالكتروني	TPE	X_4

المصدر: من إعداد الطالبتين

وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Y=B_0+B_1\times X_1+B_2\times X_2+B_3\times X_3+B_4\times X_4+\varepsilon$$

حيث:

- B_0 ثابت.
- B_1، B_2، B_3، B_4 معاملات الانحدار المتعدد.
- ε المتغير العشوائي.
  - X_1 عدد الفروع البنكية
  - X_2 عدد ماكينات الصراف الآلي
  - X_3 عدد مستخدمي الانترنت
  - X_4 عدد محطات الدفع الالكتروني

ونكتب المعادلة كالتالي:

$$Y= GDP=B_0+B_1TBB+B_2ATM+B_3IU+B_4TPE+\varepsilon$$

المطلب الرابع: النتائج الوصفية لمصفوفة الارتباط

مصفوفة الارتباط تبين لنا الارتباط بين التغيرات المستقلة X_i والمتغير التابع Y

الجدول رقم(2-4): نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة

Correlations						
		GDP	TBB	ATM	IU	TPE
GDP	Pearson Correlation	1	.814*	.752*	.688	.920**
	Sig. (2-tailed)		.014	.032	.059	.001
TBB	Pearson Correlation	.814*	1	.714*	.544	.794*
	Sig. (2-tailed)	.014		.047	.163	.019
ATM	Pearson Correlation	.752*	.714*	1	.899**	.849**
	Sig. (2-tailed)	.032	.047		.002	.008
IU	Pearson Correlation	.688	.544	.899**	1	.882**
	Sig. (2-tailed)	.059	.163	.002		.004
TPE	Pearson Correlation	.920**	.794*	.849**	.882**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.019	.008	.004	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة كما هو موضح في الجدول (2-4) نستنتج أن:

1. **تفسير العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وعدد الفروع البنكية:**

توجد علاقة ذات ارتباط معنوي قوي وذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي وعدد الفروع البنكية حيث بلغت نسبة الارتباط0.014 أقل من نسبة مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة81.4% وهي نتيجة موجبة وقوية جدا أي كلما زاد عدد الفروع البنكية كلما زاد إجمالي الناتج المحلي بنسبة كبيرة جدا.

2. تفسير العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وعدد ماكينات الصراف الآلي:

توجد علاقة ذات ارتباط معنوي قوي وذات دلالة إحصائية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي وعدد ماكينات الصراف الآلي حيث بلغن نسبة الدلالة الإحصائية 0.032 وهي أقل من نسبة مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 81.4% وهي نتيجة موجبة وقوية وجدا أي كلما زاد عدد ماكينات الصراف الآلي كلما زاد إجمالي الناتج المحلي بنسبة كبيرة وإيجابية

3. تفسير العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وعدد مستخدمي الانترنت:

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستخدمي الانترنت وإجمالي الناتج المحلي حيث بلغت نسبة الدلالة الإحصائية 0.059 وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 .

4. تفسير العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وعدد محطات الدفع الالكتروني:

نلاحظ من الجدول(2-11) وجود علاقة ارتباط معنوي قوي بين متغير إجمالي الناتج المحلي وبين عدد محطات الدفع الالكتروني حيث بلغت نسبة الارتباط 0.001 وهي أقل من نسبة مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 أي أنها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 92.0% وهي نسبة قوية جدا وموجبة أي كلما زاد مستعملي محطات الدفع الالكتروني كلما زاد إجمالي الناتج المحلي بقوة وبنسبة إيجابية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها وتحليلها، حيث نعرض في المطلب الأول نتائج الدراسة الاستدلالية وفي المطلب الثاني مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الاستدلالية:

أولا: نتائج تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

ويلخص هذا الجزء ما مدى أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي.

الجدول رقم(2-5): معامل الارتباط

Model Summary[b]						
					Change Statistics	
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change
1	.974[a]	.949	.880	582.44725	.949	13.860

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (2-5) نستنتج أن معامل الارتباط R المتمثلة في الناتج المحلي ومدى تأثيرها على مؤشرات الشمول المالي (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد محطات بطاقات الدفع الالكتروني، عدد الفروع البنكية) أي أن مجمل المؤشرات تساهم في إنتاج إجمالي الناتج المحلي بنسبة97.4% في حالة توفرهم أي أن لها تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي ودور كبير في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري.

كما نلاحظ أ معامل التحديد R Square عالي أو قوي حيث أن التغيرات في مؤشرات الشمول المالي (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد محطات بطاقات الدفع الالكتروني، عدد الفروع البنكية) تفسر 94.9% من التغيرات في الأداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2011-2018.

1. نتائج اختبار تحليل التباين:

الجدول رقم(2-6): تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18807903.558	4	4701975.889	13.860	.028[b]
	Residual	1017734.402	3	339244.801		
	Total	19825637.960	7			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), TPE, TBB, ATM, IU

يمثل الجدول (2-6) جدول تحليل التباين الذي يبين لنا معنوية النموذج والقوة التفسيرية عن طريق إحصائية فيشر(F=13.860) وكما نشاهد من الجدول تحليل التباين أن المعنوية الإحصائية Sig=0.028 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي بين إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات الشمولي وهذا يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية ومن نتائج اختبار التباين هذه لا تعرفنا تحديدا أي المتغيرات المستقلة الأربعة (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد محطات بطاقات الدفع الالكتروني، عدد الفروع

البنكية) هو الذي أضاف تفسيرا جوهريا للتباين في المتغير التابع المتمثل في إجمالي الناتج المحلي لذلك سوف نقدر معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد في الخطوة الموالية.

إذن النموذج معنوي ويمكن بناء معادلة انحدار.

2. بناء معادلة خط الانحدار:

الجدول رقم (2–7): قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44285.335	29049.282		1.524	.225
	TBB	-19.808	20.073	-.345	-.987	.396
	ATM	2.204	1.585	.589	1.390	.259
	IU	.000	.000	-1.201	-2.133	.123
	TPE	.006	.002	1.754	3.422	.042

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

a. Dependent Variable: GDP

يبين الجدول(2-7) قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات ويمكن تلخيص هذا الجدول في معادلة الانحدار المقدرة على النحو التالي:

$$Y=44285.335 - 19.808X_1 + 2.204X_2 + 000X_3 + 006X_4$$
$$(0.396) \quad (0.225) \quad (0.259) \quad (0.123) \quad (0.042)$$

من خلال الجدول نلاحظ أن المتغير المستقل TPE المتمثل في X_4 ذو دلالة معنوية إحصائية بقيمة 0.042 وهي أقل من 0.05 أما باقي القيم X_3 X_2 X_1 التي تمثل TBB, ATM, IU كانت معنوياتها أكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير دالة إحصائيا.

ثانيا: معادلة الانحدار التدريجي المتعدد:

بما أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ومتغير مستقل معنوي سنلجأ إلى معادلة الانحدار التدريجي بغية الوصول إلى النموذج الجديد الذي يفسر ما مدى تأثير المتغير المستقل على الأداء الاقتصادي

الانحدار التدريجي المتعدد هو طريقة يتم من خلالها فحص الأهمية الإحصائية بصيغة متكررة لكل المتغيرات وبشكل مستمر كما يسعى إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات بشكل كبير ويتم بناء نموذج انحدار بإتباع الخطوات ثم يتم استخدام المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي ويتم اختيار متغيرات بصورة تلقائية أي بشكل آلي وليس بشكل يدوي، وبما أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ومتغير مستقل معنوي فنلجأ إلى الانحدار التدريجي المتعدد الذي يعطي لنا النموذج الأمثل الذي يفسر ما مدى تأثير الشمول المالي على الأداء الاقتصادي والمتغير الذي يؤثر على الأداء الاقتصادي.

الجدول رقم(2–8): معامل الارتباط للنموذج الجديد

Model Summary[b]						
					Change Statistics	
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change
1	.920[a]	.847	.821	712.1794	.847	33.088

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول (2-8) نلاحظ أن معامل الارتباط R المتمثل في الناتج المحلي ومدى تأثيره على مؤشر الشمول المالي X4 أي أن TPE تساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 92.0% وهذا التأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي أي أن لها دور كبير في تحسين الأداء الاقتصادي كما نلاحظ أن معامل التحديد R Square عالي وقوي حيث أن التغيرات في مؤشر من مؤشرات الشمول المالي المتمثل في محطات الدفع الالكتروني تفسر 84.7% من تغيرات في الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2011-2018.

الجدول رقم(2-9): تحليل التباين الجديد

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16782440.736	1	16782440.736	33.088	.001[b]
	Residual	3043197.224	6	507199.537		
	Total	19825637.960	7			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

هل يمكن بناء معادلة انحدار تدريجي متعدد أو لا؟

من الجدول (2-9) نلاحظ أن Sig= 0.001 وهي أقل من 0.05 أي من المعادلة نستنتج أنه يمكن بناء نموذج جديد.

حيث يمثل الجدول(2-16) جدول تحليل التباين الجديد الذي يبين لنا معنوية النموذج الجديد والقوة التفسيرية عن طريق إحصائيات فيشر حيث F=33.088 وكما نشاهد من الجدول تحليل التباين أن المعنوية الإحصائية Sig= 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أنها توجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي بين إجمالي الناتج المحلي ومؤشر واحد من مؤشرات الشمول المالي والمتمثل فيTPE وهو عدد محطات الدفع الالكتروني وهذا يؤكد القوة التفسيرية للنموذج الانحدار التدريجي المتعدد من الناحية الإحصائية ،ومن نتائج اختبار التباين هذه نستنتج أنه يمكن بناء معادلة انحدار تدريجي متعدد ويسمى بمعادلة النموذج الجديد.

الجدول رقم(2-10): معامل الانحدار التدريجي المتعدد للمقدرات والاختبارات المعنوية والإحصائية

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	15653.487	368.846		42.439	.000
	TPE	.003	.001	.920	5.752	.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

a. Dependent Variable: GDP

3. بناء معادلة نهائية لخط الانحدار التدريجي المتعدد TPE بدلالة GDP:

يبين الجدول رقم (2-10) قيمة معامل الانحدار التدريجي المتعدد للمقدرات والاختبارات المعنوية والإحصائية لهذا المعامل TPE المتمثل في محطات الدفع الالكتروني ويمكن تلخيص الجدول في معادلة الانحدار التدريجي المتعدد المقدرة على النحو التالي:

معادلة الانحدار التدريجي للنموذج الجديد $Y=15653.487+0.03TPE$

(0.000) (0.001)

شكل رقم(2-6):منحنى خط الانحدار التدريجي المتعدد

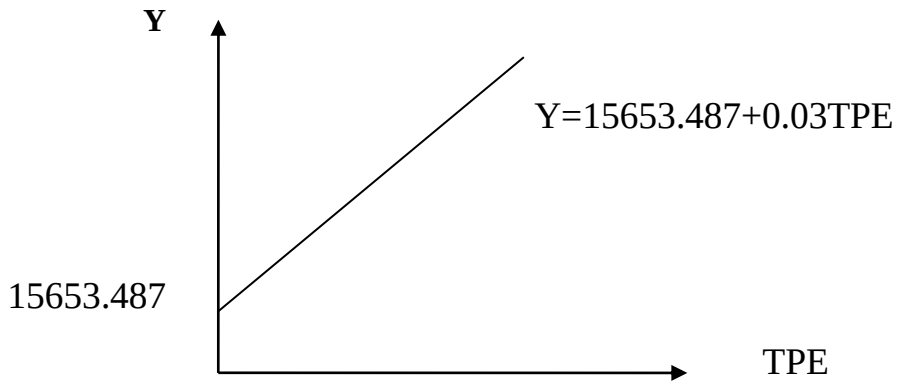

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول رقم(2-10) نستخلص أن محطات الدفع الالكترونيTPE تؤثر تأثيرا إيجابيا في الأداء الاقتصادي إلا أننا نلاحظ أن نسبة التأثير كانت ضعيفة أي زيادة محطة واحدة من محطات الدفع الالكتروني تؤدي إلى زيادة هامشية في إجمالي الناتج المحلي بمقدار0.03 (مليار دينار جزائري)

معادلة النموذج الجديد:

Y=15653.487+0.03TPE
(0.000) (0.001)

المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:

بعد ما تم عرض نتائج الدراسة في المطلب السابق سنقوم بتحليل ومناقشة ما توصلنا إليه من نتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة بغية التوصل للنتائج النهائية:

1. مناقشة وتحليل الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: يؤثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وذلك باختبار ما يلي:

تأثير المعنوية الإحصائية:

- يؤثر عدد الفروع البنكية TBB على الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- يؤثر عدد ماكينات الصراف الآلي ATM على GDP.
- يؤثر عدد مستخدمي الانترنت IU على GDP.
- يؤثر عدد محطات الدفع الإلكترونيTPE على GDP.

نلاحظ من خلال الجدول (2-10) أن نسب الدلالة لكل من TBB-ATM-IU-TPE على التوالي(0.396 ، 0.259، 0.123) ليس لها تأثير معنوي على GDP لأن نسب الدلالة أكبر من 0.05 أي أن ليس لهم دلالة إحصائية بينما نسبة الدلالة لTPE تساوي 0.042 فهي دالة إحصائية لأنها أقل من 0.05 أي أن لها تأثير معنوي علىGDP ومن هنا نستنتج أن TPE يؤثر على GDP.

ويتضح من معادلة الانحدار المقدرة المبينة للعلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والأداء الاقتصادي أن المتغيرات الثلاثة المستقلة لا تؤثر معنويا على المتغير التابع (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد الفروع البنكية)لأن معنوياتها الإحصائية تساوي(0.396،0.123،0.259) على التوالي وهي أكبر من المعنوية 0.05 أما بالنسبة للمتغير المستقل الرابع TPE محطات الدفع الالكتروني فله تأثير معنوي على إجمالي الناتج المحلي الذي بلغت نسبة معنويته (0.042) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05.

2. مناقشة وتحليل الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: يساهم الشمول المالي في تعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر بصفة إيجابية.

بما أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ومتغير مستقل معنوي لجأنا إلى الانحدار التدريجي المتعدد الذي وضح لنا أن محطات الدفع الالكتروني تؤثر تأثيرا إيجابيا حيث كانت نسبة التأثر ضعيفة وهي 0.003 حيث كانت نسبة المعنوية 0.001 أي كلما زادت وحدة واحدة من محطات الدفع الالكتروني يزيد الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة هامشية 0.003 مليار دينار جزائري ومن هنا نستنتج أن الشمول المالي له أثر على الأداء الاقتصادي عن طريق محطات الدفع الالكتروني فقط واستبعاد المؤشرات الأخرى، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير نستنتج أن الشمول المالي لازال غير مؤثر على الأداء الاقتصادي حتى ولو يؤثر فإنه يؤثر بنسبة ضعيفة 0.003 وهي نسبة ضعيفة جدا وهذا يعود إلى أن الاقتصاد الجزائري يتطلب منظومة كاملة لتحقيقه منظومة قانونية، تنظيمية، بنية تحتية ،ثقافة شمول مالي، التوجه نحو الرقمنة، تفعيل أداء البنوك، نشر الثقافة المعلوماتية لدى المواطنين، إيجاد قاعدة مالية يتم الارتكاز عليها عند القيام بالشمول المالي، نشر الثقافة المالية، تعميق استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات المصرفية وتشجيع ابتكار خدمات جديدة، العمل على توفير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال تكنولوجيا المالية الحديثة، إتاحة الخدمات المصرفية من ماكينات صراف آلي وفروع بنكية ومحطات دفع الكتروني بصورة أكبر حتى تصل إلى متوسط المعدل العالمي.....إلخ.

كما تشابهت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسة بعنوان "الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق في مصر"لآلاء القاضي خلال الفترة(1991-2016) كما اختلفت نتائج دراستنا عن نتائج الدراسة بعنوان"أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة2005-2018" للدكتورة نهلة أبو العز.

الخـاتـمـــــة

خاتمة:

يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها أو ما يعرف بالشمول المالي كهدف للتنمية المالية الاقتصادية وبناء على ذلك فقد تم وضعه على جدول أعمال معظم الحكومات كأولوية سياسية رئيسية حيث هدفت دراستنا هذه إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي، ما مدى تأثير الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011-2018 حيث توصلنا من خلال دراستنا هذه أن الشمول المالي يؤثر على الأداء الاقتصادي ولكن بنسبة ضعيفة جدا وهذا راجع إلى ضعف النظام المصرفي الجزائري و عدم فعالية إستراتيجية الشمول المالي المعتمدة وهو ما يتطلب من أصحاب القرار العمل على الوصول لمنطقة التفاعل بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي ولتحقيق هذا الأخير يتطلب منظومة اقتصادية متكاملة.

إختبار الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى:**

– يؤثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

مما سبق نستنتج أن الشمول المالي يؤثر على الأداء الاقتصادي حتى ولو يؤثر بنسبة ضعيفة تقدر ب 0.003 وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث يتضح من معادلة الإنحدار المبينة للعلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والأداء الاقتصادي أن المتغيرات الثلاثة المستقلة لا تؤثر معنويا على المتغير التابع (عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مستخدمي الانترنت، عدد الفروع البنكية) أما بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (محطات الدفع الالكتروني) فله تأثير معنوي على إجمالي الناتج المحلي الذي بلغت نسبة معنويته (0.042) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبدلك نقول أن الفرضية الأولى مؤكدة .

❖ **الفرضية الثانية :**

– يساهم الشمول المالي في تعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر بصفة إيجابية.

بما أن هناك متغيرات مستقلة غير معنوية ومتغير مستقل معنوي لجأنا إلى الانحدار التدريجي المتعدد الذي وضح لنا أن محطات الدفع الالكتروني تؤثر تأثيرا إيجابيا حيث كانت نسبة التأثر ضعيفة وهي 0.003 حيث كانت نسبة المعنوية 0.001 أي كلما زادت وحدة واحدة من محطات الدفع الالكتروني يزيد الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة هامشية 0.003 مليار دينار جزائري ومن هنا نستنتج أن الشمول المالي له أثر على الأداء الاقتصادي عن طريق محطات الدفع الالكتروني فقط واستبعاد المؤشرات الأخرى، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها كالآتي:

1. تحقيق فرضية الدراسة وذلك بوجود آثار إيجابية لمؤشر الشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي.
2. هناك تأثير إيجابي ولكن بنسبة ضعيفة جدا بين الشمول المالي والأداء الاقتصادي.
3. استخلصنا من دراستنا هذه إلى تواضع مستويات الشمول المالي وغياب تأثيرها إيجابا أو سلبا على الأداء الاقتصادي وهذا ما يفسر ضعف النظام المصرفي الجزائري وعدم فعالية إستراتيجية الشمول المالي المعتمدة.
4. تعتبر أدوات السياسة المالية وسيلة لضبط الأوضاع المالية العامة وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
5. أن هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تنشأ عند تطبيق الشمول المالي.
6. يجب تحقيق إستراتيجية مناسبة يتم تصميمها من طرف أصحاب القرار عند القيام بالشمول المالي واستخدام تمويل المشروعات الصغيرة كأداة مفتوحة لتحقيق الشمول المالي حيث تكون سهلة وبسيطة وقوية ومعبرة عن المتغيرات الاقتصادية.
7. نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي.
8. لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما في تطبيق الشمول المالي بالرغم من الجهود المبذولة لتدعيمه.

التوصيات والاقتراحات:

- إتاحة الخدمات المصرفية من ماكينات صراف آلي وفروع بنكية ومحطات دفع الكتروني بصورة أكبر حتى تصل إلى متوسط المعدل العالمي.
- الوصول لكل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي وذلك بتقديم الخدمات البنكية لهم والوصول للفئات المهمشة بالمجتمع.
- العمل على توفير الخدمات المصرفية الحديثة من خلال التكنولوجيا المالية.
- الحلول التقنية والعمل على تخفيف المعاملات البنكية على العملاء لزيادة تطبيق الشمول المالي.
- نشر الثقافة المالية خصوصا في المناطق البعيدة.
- تعميق استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات المصرفية وتشجيع ابتكار خدمات جديدة بما يعزز الشمول المالي.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة.
- التسهيل والتيسير على متوسطي ومحدودي الدخل للدخول تحت مظلة القطاع المصرفي.
- وضع قاعدة مالية يتم الارتكاز عليها في تطبيق الشمول المالي.

آفاق الدراسة:

اقتصر البحث على دراسة الشمول المالي والكشف عن مدى تأثيره على الأداء الاقتصادي في الجزائر، كما أن الدراسة الحالية توصلت إلى أن مؤشرات الأداء الاقتصادي والتي تمثلت في مؤشر إجمالي الناتج المحلي تم معالجتها باستخدام مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في فروع بنكية، مستخدمي انترنت، محطات دفع الكتروني، ماكينات الصراف الآلي، وعليه سنحاول وضع بعض المواضيع التي لم يتم التطرق لها لعلها تكون محل بحث مستقبلي:

- دراسة أثر الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي في الجزائر.
- دراسة تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- أثر الشمول المالي على الأداء الاقتصادي في العالم العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إسماعيل السيد، **الإدارة الإستراتيجية**، مركز التنمية الإدارية ، مصر، 1998.
2. ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، **التسويق المعاصر**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
3. حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، مديرية النشر، قالمة، 2004، الجزائر.
4. سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2022.
5. ماهر ظاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاد السوق**، دار النهضة العربية، مصر، 1995.
6. نايل عبد الحفاظ العوالمة، **إدارة المؤسسات العامة (الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.

المقالات:

1. أسماء دردور، سعيد حركات، **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2017/1980**،مجلة الإستراتجية والتنمية،جامعة عربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)،العدد 04, جويلية 2020.
2. ألاء القاضي، **الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, المجلد 32 العدد4، 2016.
3. باني هاني أيوب ,شذى عاصم جمال الدين, فريال مشرف عيدان, **تقويم الكفاءة الأداء باستخدام بعض المؤشرات الإنتاجية**، مجلة أستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بغداد،العدد 140، 2011.
4. حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 23، 2020.
5. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2020.
6. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد3، العدد2، 2018.
7. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، 2001.
8. عبد الغفور حسن كنعان المعماري،حافظ جاسم عرب المولى,**تقييم الكفاءة الأداء الاقتصادي لشركة عامة لصناعة الأدوية في نينوى2002 _2007**،مجلةالتنميةالرافدين2010.
9. فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06 العدد 01 (2020).

الرسائل الجامعية:

1. أية عادل ،محمود عوض،**أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك** ،بحث مستخلص من رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة, مجلة الدارسات المالية والتجارية 370 العدد الثالث 2021.
2. حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة جامعة غزة الإسلامية، 2017.
3. شافي نوال، **تحفيز العمال ودوره في تحين أداء المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.
4. عادل عيشي،**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003-2004.
5. ياسين الضب، أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2004-2012 ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة نوقشت ب2019/06/17 .

الملتقيات:

1. بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول–تجارب بعض الدول العربية–**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018.
2. حاتم عثمان محمد خير، **نحو أداء متميز للحكومات – تجربة جمهورية السودان–**، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.
3. حاج أحمد عبد العزيز القيسي، عماد محمد عبد الرحمان ،**تقويم الكفاءة و إمكانية خصخصة الشركات لعامة الزراعية في العراق**, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,2009.
4. رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر**،المداخلة في الملتقى الدولي الافتراضي الأول حول الشمول المالي وأثره على التنمية في الدول النامية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي -9 مارس 2022.
5. سناء عبد الكريم الحناق، **مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.
6. صرار عبد الوحيد، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير العمومي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.
7. عبد المالك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، المؤتمر الدولي حول الأداء المميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس، الجزائر.

التقارير:

1. التقرير السنوي 2012 بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،نوفمبر 2013.
2. التقرير السنوي 2015 بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،نوفمبر 2016.

3. التقرير السنوي 2016 بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،سبتمبر 2017.
4. التقرير السنوي 2018 بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،سبتمبر 2019.
5. جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.
6. سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016.
7. زرنوح أحمد ، **الأداء في المنظمة**، جامعة الجلفة.
8. لبنى هاشم نعمان ،**معايير تقييم الأداء :دراسة التطبيقية في الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك**،المعهد التقني الأنبار.
9. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017.
10. **منهجية الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الأنفاق**,مركز الإحصاء أبوظبي.
11. يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، 2019.

المواقع الالكترونية:

1. البنك العالمي، **الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء**، 2020.متاح على الموقع https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
تاريخ الاطلاع : 2022/04/07
2. المتداول العربي ،**التحليل الأساسي في سوق العملات**،2022،متاح على الموقع
https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/91
تاريخ الاطلاع 2022/04/10
3. **مؤشرات الاقتصادية**،2022،متاح على الموقع
https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/91/المؤشرات-الاقتصادية
تاريخ الاطلاع 2022/04/14

المراجع باللغة الأجنبية:

1. CGAP & Arab Monetary Fund **«Financial Inclusion Measurement in the Arab World»**, Working Paper,January 2017.
2. Global partnership for financial inclusion G20, 2016.
3. Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, 2 eme édition, paris Librairie,
4. Kusuma RATNAWATI , **The impact of financial inclusion on economic growth, poverty, income inequality, and financial stability in Asi,** The Journal of Asian Finance, Economics, and Business 7 (10), 73-85,2020

5. Dinabandhu Sethi, Debashis Acharya, **Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country evidence**, Journal of Financial Economic Policy, 2018.
6. Dipasha Sharma, **Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy**, Journal of financial economic policy, 2016.
7. Emaea Noha, El said Ayah, **Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected , MENA countries**, Internationa Review of Economics & Finance,Elsevier, vol. 75(C), pages 34-54, 2021.
8. RAKHROUR Youcef, BENILLES Billel, **L'inclusion financière : un levier au service d'une croissance économique inclusive en Algérie, Financial inclusion: a lever for inclusive economic growth in Algeria**.. Management 39 (1), 56, 2021.
9. The World Bank **«Global Financial Development: Financial Inclusion»,**2014.
10. Emaea Noha, El said Ayah, **Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected , MENA countries**, Internationa Review of Economics & Finance,Elsevier, vol. 75(C), pages 34-54, 2021.

الملاحق

الملحق رقم(01): ملحق مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS لنتائج البيانات

Descriptives

الإحصاءات الوصفية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
GDP	8	14588.50	20259.00	17203.9000	1682.92424
TBB	8	1441	1524	1481.38	29.350
ATM	8	475	1443	878.63	449.694
IU	8	1154748	42924735	19705954.00	15147135.857
TPE	8	105601	1564420	516075.88	515400.388
Valid N (listwise)	8				

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Correlations

Correlations

		GDP	TBB	ATM	IU	TPE
GDP	Pearson Correlation	1	.814*	.752*	.688	.920**
	Sig. (2-tailed)		.014	.032	.059	.001
TBB	Pearson Correlation	.814*	1	.714*	.544	.794*
	Sig. (2-tailed)	.014		.047	.163	.019
ATM	Pearson Correlation	.752*	.714*	1	.899**	.849**
	Sig. (2-tailed)	.032	.047		.002	.008
IU	Pearson Correlation	.688	.544	.899**	1	.882**
	Sig. (2-tailed)	.059	.163	.002		.004
TPE	Pearson Correlation	.920**	.794*	.849**	.882**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.019	.008	.004	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الانحدار المتعدد

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TPE, TBB, ATM, IU[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: GDP

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics: R Square Change	Change Statistics: F Change
1	.974[a]	.949	.880	582.44725	.949	13.860

Model Summary[b]

Model	Change Statistics: df1	df2	Sig. F Change	
1	4	3	.028	.590

a. Predictors: (Constant), TPE, TBB, ATM, IU

b. Dependent Variable: GDP

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18807903.558	4	4701975.889	13.860	.028[b]
	Residual	1017734.402	3	339244.801		
	Total	19825637.960	7			

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), TPE, TBB, ATM, IU

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	44285.335	29049.282		1.524	.225
	TBB	-19.808	20.073	-.345	-.987	.396
	ATM	2.204	1.585	.589	1.390	.259
	IU	.000	.000	-1.201	-2.133	.123
	TPE	.006	.002	1.754	3.422	.042

a. Dependent Variable: GDP

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics R Square Change	Change Statistics F Change
1	.920[a]	.847	.821	712.1794	.847	33.088

Model Summary[b]

Model	Change Statistics df1	Change Statistics df2	Change Statistics Sig. F Change	
1	1	6	.001	1.392

a. Predictors: (Constant), TPE

b. Dependent Variable: GDP

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16782440.736	1	16782440.736	33.088	.001[b]
	Residual	3043197.224	6	507199.537		
	Total	19825637.960	7			

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), TPE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	15653.487	368.846		42.439	.000
	TPE	.003	.001	.920	5.752	.001

a. Dependent Variable: GDP

الملحق رقم 02 التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2018

- مؤسستين (02) ماليتين عمومية؛

- خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛

- تعاضدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة 2009، صفة مؤسسة مالية.

في نهاية 2018، لاتزال شبكة المصارف العمومية مهيمنة بـ 151 1 وكالة مقابل 145 1 في 2017، أما شبكة المصارف الخاصة، فقد بلغت 373 وكالة مقابل 355 في نهاية 2017. فيما يخص المؤسسات المالية، استقر عدد وكالاتها عند 95 وكالة. سجّل إجمالي الوكالات لكامل النظام البنكي 619 1 وكالة مقابل 606 1 وكالة في 2017 أي وكالة واحدة لكل 560 26 شخص في 2018، مقابل وكالة واحدة لـ 276 26 شخص في 2017.

الجدول 2.VI: تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)

	2014	2015	2016	2017	2018
أ)المصارف	**1445**	**1469**	**1489**	**1511**	**1524**
المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
ب)المؤسسات المالية	**86**	**87**	**88**	**95**	**95**
المؤسسات المالية العمومية	77	78	79	79	80
المؤسسات المالية الخاصة	9	9	9	16	15
ج)المجموع	**1531**	**1556**	**1577**	**1606**	**1619**

المصدر: بنك الجزائر 2017: بيانات محدثة،2018: بيانات مؤقتة

عرفت نسبة السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات المصرفية ارتفاعا طفيفا في 2018، ما يعادل شباك مصرفي لكل 154 8 شخصا في سن العمل مقابل شباك مصرفي لكل 139 8 شخص في 2017. أما فيما يتعلق ببريد الجزائر، فيملك في 2018 شبكة تضم 811 3

الملحق رقم 03 التقرير السنوي لشركة SATIM من 2009 الى 2018

ACTIVITÉ RETRAIT SUR ATM

Année	Nombre Global des automates interbancaires en exploitation
2016	1 370
2017	1 443
2018	1 441
2019	1 621
2020	3 030
2021	3 053

الملحق رقم 04 متحصل عليها من سلطة الضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية

2- عدد مشتركي الانترنت
1.2 الانترنت الثابت

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
2 172 096	2 246 918	2 083 098	1 838 746	1 518 629	1 283 241	1 154 748	آ دي أس أل ADSL
11 369	714	/	/	/	/	/	الالياف البصرية FTTX
861 235	920 244	775 792	423 280	80 693	/	/	الجيل الرابع الثابت 4G LTE fixe
619	621	661	233	216	179	/	الوايماكس WIMAX
11 516	34 008	/	/	/	/	/	روابط مخصصة LS
3063835	**3 202 505**	**2 859 551**	**2 262 259**	**1 599 538**	**1 283 420**	**1 154 748**	المجموع

في عام 2018 ، انخفض عدد مشتركي الإنترنت الثابت بمقدار 138.670 مشتركًا مقارنةً بعام 2017. وهذا يفسره اتجاه المشتركين الى الهاتف المحمول (وخاصة 4G) الذي عرف توسعا لنسبة التغطية . كما نلاحظ زيادة في اشتراكات FTTX بعد عام من تقديمها (من 714 مشترك في 2017 إلى 11369 مشترك في 2018).

2.2 الانترنت النقال

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
19 239 448	21 592 863	24 227 985	16 684 697	8 509 053	308 019	**3G**
20 621 452	9 867 671	1 464 634	-	-	-	**4G**
39 860 900	31 460 534	25 692 619	16 684 697	8 509 053	308 019	**المجموع**

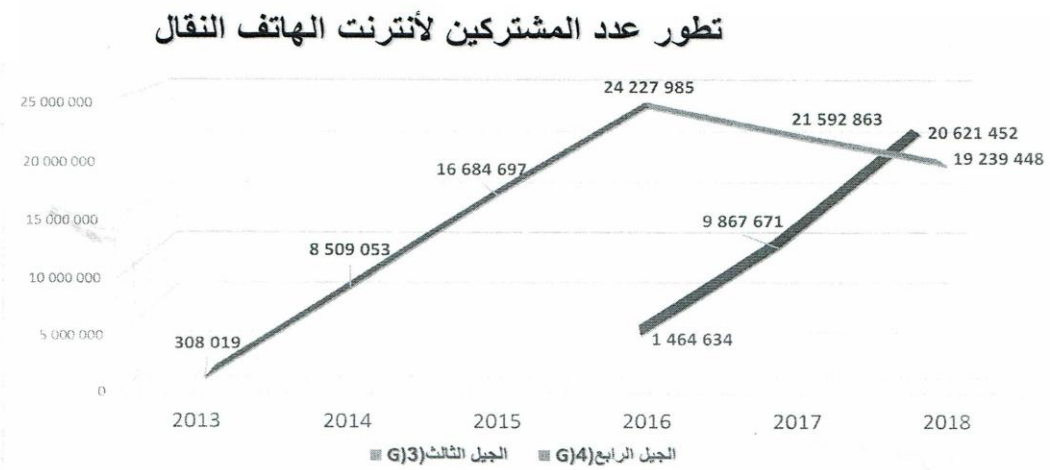

فيما يتعلق بالإنترنت النقال، حقق الجيل الرابع خلال عامين فقط من تقديمه عددًا يزيد عن 20 مليون مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الجيل الثالث 19،239،448 (التكنولوجيا التي أدخلت منذ عام 2013، والتي شهدت عام 2016 ارتفاع قياسيا حيث بلغ عدد المشتركين 24،227،985 مشتركًا).
يعود السبب في انخفاض عدد المشتركين في شبكة 3G إلى الانتقال إلى شبكات الجيل الرابع.
فيما يتعلق بالعدد الإجمالي لمشتركي الإنترنت في الجزائر، شهدت هذه الأخيرة زيادة من 34،663،039 مشتركًا في عام 2017 إلى 42،924،735 مشتركًا في عام 2018 ، بزيادة قدرها 23.83٪.

3- توزيع مشتركي الإنترنت الثابت حسب التدفقات:

2018	2017	
7557	1 070 607	**اقل من 2 ميغابيت /ثانية**
2 192 357	2 131 874	**من 2 الى اقل من 10 ميغابيت /ثانية**
863 921	24	**يساوي او أكبر من 10 ميغابيت /ثانية**

الملحق رقم 05 نتائج اجمالي الناتج المحلي

الجدول 1 : مصادر و إستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليار دينار)		
إجمالي الناتج الداخلي	**14 588,5**	**16 208,7**	**16 650,2**	**17 242,5**	**16 591,9**
إجمالي الإنفاق الداخلي	**13 114,8**	**14 851,0**	**16 182,6**	**17 490,5**	**18 786,2**
الإستهلاك	7 563,4	8 504,5	8 955,5	9 629,6	10 300,8
العمومي	3 015,2	3 293,5	3 185,7	3 364,9	3 446,8
الخاص	4 548,2	5 211,0	5 769,8	6 264,7	6 854,0
الإستثمار الخام	5 551,4	6 346,5	7 227,1	7 860,9	8 485,4
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	4 620,3	4 992,4	5 690,9	6 342,8	7 159,4
تغير المخزونات	931,1	1 354,1	1 536,2	1 518,1	1 326,0
إجمالي الإدخار الداخلي	7 025,1	7 704,2	7 694,7	7 612,9	6 291,1
		(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)			
إجمالي الناتج الداخلي	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
إجمالي الإنفاق الداخلي	89,9	91,6	97,2	101,4	113,2
الإستهلاك	51,8	52,5	53,8	55,8	62,1
العمومي	20,7	20,3	19,1	19,5	20,8
الخاص	31,2	32,1	34,7	36,3	41,3
الإستثمار الخام	38,1	39,2	43,4	45,6	51,1
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	31,7	30,8	34,2	36,8	43,1
تغير المخزونات	6,4	8,4	9,2	8,8	8,0
إجمالي الإدخار الداخلي	48,2	47,5	46,2	44,2	37,9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

153

الجدول 01 : مصادر واستخدامات الموارد بالأسعار الجارية

	2014	2015	2016	2017	2018
	(مليار دينار)				
إجمالي الناتج الداخلي	**17 228,6**	**16 712,7**	**17 514,6**	**18 575,8**	**20 259,0**
إجمالي الإنفاق الداخلي	**17 522,8**	**18 944,2**	**19 998,3**	**20 536,7**	**21 619,9**
الإستهلاك	9 674,4	10 457,3	11 104,8	11 611,3	12 076,0
العمومي	3 409,7	3 603,3	3 658,8	3 577,1	3 507,7
الخاص	6 264,7	6 854,0	7 446,0	8 034,2	8 568,3
الإستثمار الخام	7 848,4	8 486,9	8 893,5	8 925,4	9 543,9
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	6 446,7	7 062,3	7 544,3	7 698,0	8 202,5
تغير المخزونات	1 401,7	1 424,6	1 349,2	1 227,4	1 341,4
إجمالي الإدخار الداخلي	7 554,2	6 255,4	6 409,8	6 964,5	8 183,0
	(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)				
إجمالي الناتج الداخلي	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0
إجمالي الإنفاق الداخلي	101,7	113,4	114,2	110,6	106,7
الإستهلاك	56,2	62,6	63,4	62,5	59,6
العمومي	19,8	21,6	20,9	19,3	17,3
الخاص	36,4	41,0	42,5	43,3	42,3
الإستثمار الخام	45,6	50,8	50,8	48,0	47,1
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	37,4	42,3	43,1	41,4	40,5
تغير المخزونات	8,1	8,5	7,7	6,6	6,6
إجمالي الإدخار الداخلي	43,8	37,4	36,6	37,5	40,4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الـفـهـرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	**III**
شكر وتقدير	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة	أ.ب
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والأداء الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والأداء الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	3
الفرع الأول: نشأة وتطور ومفهوم الشمول المالي	3
أولا: نشأة وتطور الشمول المالي	3
ثانيا: مفهوم الشمول المالي	4
الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه ومبادئه المبتكرة	5
أولا: أهمية الشمول المالي وأهدافه	5
ثانيا: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعةG20	6

الفرع الثالث: مؤشرات وأبعاد والركائز الأساسية للشمول المالي	6
أولا: مؤشرات قياس الشمول المالي	6
ثانيا: أبعاد الشمول المالي	7
ثالثا: الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي	8
الفرع الرابع: تحديات الشمول المالي	9
المطلب الثاني: ماهية الأداء الاقتصادي	10
الفرع الأول: مفهوم الأداء وأنواعه	10
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي	11
المطلب الثالث: علاقة الشمول المالي بالأداء الاقتصادي بالجزائر	12
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	13
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المحلية	13
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	14
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	16
أولا: أوجه التشابه	16
ثانيا: أوجه الاختلاف	17
ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
مقدمة الفصل	20
المبحث الأول: منهجية الدراسة	21

المطلب الأول: متغيرات الدراسة وأدواتها	21
أولا: متغيرات الدراسة	21
ثانيا: أدوات الدراسة	22
المطلب الثاني: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	22
المطلب الثالث: نموذج للدراسة	25
المطلب الرابع: النتائج الوصفية لمصفوفة الارتباط	26
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	28
المطلب الأول: نتائج الدراسة الاستدلالية	28
أولا: نتائج تطبيق الانحدار الخطي المتعدد	28
ثانيا: معادلة الانحدار التدريجي المتعدد	29
المطلب الثاني: مناقشة نتائج واختبار الفرضيات	31
خلاصة الفصل	33
الخاتمة	35
قائمة المراجع	38
الملاحق	43
الفهرس	53